المناورة السعودية في بيئة إقليمية مضطربة

مركز طوى للدراسات

تناقش هذه المقالة البحثية تحولات السياسة الخارجية السعودية منذ 2023 في ضوء تعقّد ساحات سوريا ولبنان وفلسطين واليمن، وتقلّبات علاقاتها مع مصر والإمارات والعراق وإيران وتركيا وباكستان، وبالنظر إلى قيود التمويل العام، وعوائد النفط، وديناميات الاستثمار الأجنبي المباشر. تنطلق المقالة من مقاربة "الواقعية الجديدة" مع استدعاء مفهوم "التحوّط النشط" لدى القوى المتوسطة، وتدمج تحليل الاقتصاد السياسي للبرامج التحويلية (رؤية 2030) وآليات القوة الاقتصادية (الصندوق السيادي، السندات السيادية، سياسات المقرّات الإقليمية). ومن الواضح أن السياسة السعودية تمزج بين الانخراط في أزمات المنطقة بل وتصعيدها في أماكن محددة كما الحال في لبنان وفلسطين، والانخراط الاقتصادي الانتقائي، وبذلك تواجه فجوة تنفيذية بين السلوك على الأرض والطموح والموارد: عجزٌ مالي مُعلن في ميزانية 2025، عودة إلى أسواق الدين الدولية، تذبذب توزيعات أرامكو، وإعادة ضبط تدريجية في وتيرة وحجم المشاريع العملاقة.

تقترح المقالة ثلاثة مسارات محتملة حتى 2030: "إقلاعٌ حذر"، و"ضغط مالي ـ أمني"، و"انفراج تدريجي"، بلحاظ إعادة ترتيب الأولويات الاستثمارية، وتثبيت قواعد مشاركة القطاع الخاص والأجنبي، وتوسيع شبكات خفض التصعيد الإقليمي عبر صفقات متدرجة وربطها بمكاسب اقتصادية ملموسة.

وعلى الرغم من الانخراط السعودي المكثّف في ترتيبات إقليمية ما بعد 2023 ـ من استعادة قنوات مع دمشق الى الانخراط المباشر في الشأن السوري بعد سقوط النظام في 8 ديسمبر 2024 ومحاولة تثبيت نفوذ دائم لها في سورية، إلى التدخل العلني والفج في الملف اللبناني وإجبار الحكومة اللبنانية على السير في ملف "حصرية السلاح" حتى النهاية وإن أدى الى اشتعال حرب أهلية،

ومساعٍ للتوصل مع الادارة الاميركية الى تسوية في غزة تمهّد لاتفاقية سلام مع الكيان الاسرائيلي، وتفاهمات أمنية واقتصادية متعددة المحاور - لا تزال مخرجات الرهانات السعودية غير محسومة.

تدفع عوامل بنيوية عدة نحو عدم اليقين: تغيّر خرائط السلطة في سوريا ولبنان، استنزاف الحرب في غزة وارتداداتها على البحر الأحمر، الاختبارات المتكررة في أسواق الطاقة، وتفاوت ثقة المستثمر الأجنبي. ونسأل هنا: **كيف تتكيّف السياسة السعودية مع هذه البيئة غير المستقرة؟ وما حدود القوة الاقتصادية السعودية كأداةٍ للسياسة الخارجية في ظل قيود مالية متصاعدة؟**

أهمية السؤال تعود إلى محاولة ملء فجوة بين الأدبيات التي ركّزت على طموح "رؤية 2030" وبين محدودية التحليل المقارن لتأثير القيود المالية الواقعية على السلوك الإقليمي السعودي بعد 2023.

وعادة ما تركّز الأعمال الكلاسيكية للواقعية الجديدة على دور القيود البنيوية للنظام الدولي، فيما تقدّم مقاربة "التحوّط" إطارًا لتصرّفات القوى المتوسطة التي توزّع رهاناتها بين قوى كبرى وتنسّق إقليميًا لتقليل المخاطر. تُضاف أدبيات الاقتصاد السياسي للموارد والريعية والتحوّل الاقتصادي التي تربط قدرة الدولة على تنفيذ سياسات طموحة بتقلب عوائد الطاقة وبنية الحوكمة الاستثمارية والتمويل طويل الأجل.

في السياق السعودي، تكاثرت دراسات القوة الاقتصادية عبر أدوات: الصندوق السيادي، الطروحات والسندات، سياسات جذب المقرات الإقليمية من الامارات ودول خليجية وعربية أخرى الى المملكة، وصفقات البنية والطاقة العابرة للحدود. يُستدعى هنا أيضًا تحليل ديناميات أوبك+ وأسعار النفط بكونها مؤثرًا مباشرًا على الحيّز المالي.

القيود والقدرات الاقتصادية: صورةٌ أقرب إلى الواقع

أ - المالية العامة والتمويل

- **ميزانية 2025:** تتوقع عجزًا بنحو 27 مليار دولار مع استمرار الإنفاق التحفيزي المرتبط برؤية 2030؛ كما تشير وزارة المالية إلى استمرار نموّ القطاعات غير النفطية، لكن ضمن أفق زمني أطول لتحقيق التوازن الشامل. في الواقع إن التعويل على نمو في قطاعات أخرى ينطوي على افراط في التفاؤل ومحاولة تخفيض مركزية دور النفط كمصدر للدخل.
- **العودة إلى أسواق الدين الدولية:** باعت المملكة السعودية في يناير 2025 سندات دولية بقيمة **12 مليار دولار** (3 شرائح، طلبات اكتتاب 37 مليار دولار)، في إطار تغطية العجز وتمويل الاستحقاقات. هذا يعكس قدرة نفاذ تمويلي جيّد لكنه يَشي أيضًا بتزايد الاعتماد النسبي على الدين مع اتساع الفجوة التمويلية. تجدر الإشارة إلى أن تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2025 يفيد بأن ديون الحكومة السعودية بلغت نحو 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما صافي الدين (بعد استبعاد الأصول السيادية) يبلغ نحو 17% من الناتج.

وبحسب بيانات مركز إدارة الدين العام في وزارة المالية السعودية، وصل إجمالي الدين العام (داخلي وخارجي) في نهاية يونيو 2025 إلى:

- 1,386.4 مليار ريال سعودي (حوالي 369.7 مليار دولار أمريكي) مقارنةً بـ 1,215.9 مليار ريال في نهاية عام 2024.

ونسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 31.9 .%، ويعتمد اختلاف النسب بين 26% و29% على المقاربة (Gross vs Net) ، بالإضافة إلى توقيت الحساب (2024 مقابل منتصف 2025).

ويُستخدم الدين السعودي في تمويل العجز المتوقع لعام 2025 (27 مليار دولار، أي نحو 2.3 - 4% من الناتج)، بما يشمل مشاريع رؤية 2030 مثل نيوم ومبادرات التنويع الاقتصادي.

ب ـ أرامكو وتدفّقات الريع

أظهرت نتائج أرامكو نصفية/ربع سنوية في 2025 **هبوطًا في الأرباح وتوجّهًا لتخفيض التكاليف وعمليات تسييل أصول**، ما يعني أن **التوزيعات الإجمالية لعام 2025 ستنخفض 31%** عن العام السابق، مع تضاؤل كبير في "التوزيعات المرتبطة بالأداء"، وهو ما يضيّق حيز تمويل الدولة ومشاريعها عبر عوائد الريع المباشر. كما أشارت رويترز إلى تقدير صندوق النقد لحاجة سعر نفط يفوق 90 دولارًا لمعادلة ميزانية 2025.

ج ـ المشاريع العملاقة وإعادة الضبط

على الرغم من تأكيد الرياض أن مشروع "نيوم" هو **استثمارٌ جيليٌّ طويل الأمد**، فقد أفادت تقارير بأنّ بعض العناصر "المبالغ بطموحها" خضعت لإعادة ترتيبٍ مرحلي وتركيزٍ على الأجزاء القابلة للتسليم على المدى المتوسط. ومع أن هذا لا يعني التراجع عن المشروع، وإنما **إعادة ضبط للوتيرة والتسلسل** لملاءمة القيود التمويلية والمستثمرين، فإن "نيوم" التي تحدّث عنها إبن سلمان ليست هي التي أصبحت عليها الآن أو سوف تكون عليه في المستقبل.

ويبقى السؤال، لماذا العديد من ما يُعرض هو نماذج مستقبلية أو رسومات تخيلية أكثر من واقع ملموس، خاصة بالنسبة لمشروعات كبرى مثل "ذا لاين"، فيما لا تزال مشروعات مثل سندالة، الجزيرة الخضراء، أو محطة الهيدروجين الأخضر، أو مدينة تروجانا للألعاب الشتوية، وغيرها من المشروعات التي لا تزال في مراحل تصميم أو تهيئة أولية؟!

وقد كشفت تقارير أن "ذا لاين" خُضعت لمراجعة استراتيجية وتصميم مصغّر، وأُرجعت الشروط (مثل الطول والعمر السكاني المتوقع) إلى أرقام أقل بقليل من الطموح الأصلي؛ فبدلًا من 1.5 مليون نسمة، يتم الحديث عن 300,000 بحلول 2030.

كما أُبلغ عن تخفيضات في القيمة المحاسبية لأصول نيوم بمقدار 8 مليار دولار من صندوق الثروة السيادية، جزئيًا بسبب تأخر التنفيذ وتصاعد التكاليف.

وإن الكثير من التصميمات والبناء يتم تحت اتفاقات سرية مع كبار المعماريين، ولأسباب أمنية وتصويرية، لا تظهر غالبًا إلا من خلال فيديوات قليلة أو تصاريح رسمية محدودة.

وقد تعرّض المشروع لانتقادات بشأن حقوق الإنسان (تهجير السكان الأصليين)، ظروف العمال، وتستر على ضحايا؛ وحسب بعض التقديرات، فقد مات نحو 21,000 عامل منذ بدء العمل. تُضاف إليها التقارير حول "تضخم الكلفة" والتوقعات غير الواقعية.

وحتى الآن، يبدو أن الأولوية قد وُضعت للبنى التحتيّة "الصغيرة نسبيًا" والمناطق التي تُظهر نتائج ملموسة (مثل المطار، ميناء نيوم، مشاريع الطاقة إلى جانب قصور الملك وولي العهد وإخوته)، أكثر من الكتل الكبيرة التي ما زالت في مراحل أساسية. ومع ذلك، لا تزال أغلب الرؤية المستقبلية ـ مثل "ذا لاين" كاملة الطول والمدن الذكية ـ قيد التقييم أو التعديل أو التنفيذ الجزئي فقط.

اختفاء الصور والتقارير يعود لسريّة تنفيذية، وحساسية المشروع إعلاميًا، وتأخرات وتعديلات، واهتمامات الرأي العام بمكونات ملموسة أكثر من الرمزية الفضائية.

وقد كشف تقرير لصحيفة (فايننشال تايمز) في 13 أغسطس 2025 عن **خفضٍ محاسبي** لقيم بعض الأصول المخصّصة للمشاريع العملاقة داخل محفظة الصندوق السيادي ـ وهو ما يواكب المنطق أعلاه بأن "الطموح الجيلي" يمرّ بمراحل "تعلّم مؤسسي" وتقييم محافظ.

د ـ الاستثمار الأجنبي المباشر

جذبت المملكة السعودية **25.6 مليار دولار** في 2023 وفق وكالة (رويترز) في 24 أكتوبر سنة 2024 (بمنهجية مُحدَّثة)، أي نحو 2.4% من الناتج الإسمي؛ لكنها لا تزال دون **الهدف المُعلن** في "الاستراتيجية الوطنية للاستثمار" برفع التدفقات السنوية إلى 100 مليار دولار بحلول 2030. نتائج

الربع الأول 2025 (5.9 مليارات دولار صافيًا) تظهر تحسّنًا فصليًا، لكن بلوغ المسار المستهدف يتطلب إصلاحات تنظيمية وعمقًا أكبر في الشراكات. ولا يبدو في ظل غياب الشفافية، واضطراب الاقليم، ومؤشرات الركود العالمي أن يحدث خرق في مجال تدفق الاستثمارات الاجنبية الى السوق السعودية.

ـ ديناميات الإقليم: دراسة حالات مختارة

سوريا: من مسار "التطبيع المشروط" إلى واقعٍ جديد

بعد إعادة دمشق إلى الجامعة العربية عام 2023 ومحاولات ربط الانفتاح بتعهدات على ملف الكبتاغون والعودة الطوعية، حدثت **تحولات دراماتيكية في 8 ديسمبر 2024** انتهت إلى **تغييرٍ في القيادة** وظهور حكومة انتقالية تَعِد بشمولية أكبر. انخرطت الرياض مبكرًا في تواصل مع القيادة الجديدة، مع تركيز على الاستقرار الإنساني والاقتصادي ومنع الفوضى العابرة للحدود . **الفرصة** :صياغة "رزمة" إعادة إعمار تدريجية مشروطة بسلوك أمني ـ اقتصادي مسؤول.

ولكن ثمة مخاطرة في الانفتاح غير المشروط على النظام السوري الجديد، نتيجة سيولة المشهد وتصارع القوى المحلية والإقليمية.

ما ظهر جليًا، أن الرياض بعد سقوط النظام بدأت معايرة رهانها السوري، فقد انهار النظام بعد هجومٍ خاطف للمعارضة انتهى بالسيطرة على دمشق وفرار الأسد إلى روسيا، لتدخل البلاد مرحلة انتقالية قادها أحمد الشرع قبل تثبيته رئيسًا لمدة خمس سنوات مقبلة.

الشرع/الجولاني بدأ عهده بالانفتاح على محيطه الاقليمي وذهب بعيدًا في محاولة "تعويم سياسي" خارجي، مع انفتاحٍ دبلوماسي محدود (لقاءات مع وفود أميركية وأوروبية)، بالتوازي مع انتقادات لسياسات إقصاء وثأر محلّي في بعض المناطق.

على خطّ الجوار، سُجّل انخراط عملي مع لبنان (لجان للأسرى والمفقودين والحدود)، ما يوحي بميلٍ براغماتي لدى السلطة الجديدة لإدارة الملفات العالقة مع الجوار، ولكن من دون انفتاح سياسي ودبلوماسي بما يوحي بأن الشرع لديه شروط قبل استئناف العلاقة مع بيروت، ولا سيما ملف المعتقلين السوريين واللبنانيين المحسوبين على جبهة النصرة.

فما الذي تغيّر في حسابات الرياض في الملف السوري؟

قبل السقوط: كانت المقاربة السعودية تدريجية نحو التطبيع المشروط (مخدرات/كبتاغون، مسار إنساني، ضبط حدود) مع نظامٍ مكلفٍ أخلاقيًا وسياسيًا.

بعد السقوط: انتقل القيد المركزي من "شرعية نظامٍ مُعاقَب" إلى شرعية قيادةٍ جديدة منخرطة سابقًا في تشكيلات مصنّفة أوروبيًا/أميركيًا، مع ديناميات أمن محلي وسياسات انتقائية تجاه مكوّنات علوية/درزية تثير حساسية إقليمية. هذا يجعل أي تموضع سعودي مرتهنًا بشروط الحوكمة والاشتمال أكثر من كونه مرتهنًا فقطِ بملف المخدرات أو قنوات المانحين.

وثمة أهداف واقعية في الفترة ما بين 2025 - 2027 من بينها:

ـ منع الارتداد الأمني عبر الحدود (لبنان/الأردن/العراق) وإدارة ملف اللاجئين بصورة منظّمة وآمنة.

ـ حصر الاعتراف والعون الاقتصادي ضمن "خريطة طريق عربية" مشروطة بحوكمة وقانون، تجنّبًا لاعترافٍ مجاني يحرج الشركاء الغربيين ويخلق فجوة مع حلفاء أوروبيين.

ـ التصدي لمحور المقاومة ومنع عودته في فراغ ما بعد الأسد عبر بدائل اقتصادية ـ خدمية ملموسة وتكامل مع تركيا وقطر ومصر ضمن أطر متفق عليها.

ـ فصل المسار الإنساني ـ الخدمي عن الاعتراف السياسي الكامل ريثما تتضح وجهة التحوّل المؤسسي في دمشق.

في المقابل، هناك خطوط حمراء سعودية محتملة من بينها:

ـ فكّ الارتباط المؤسسي والفعلي عن الجماعات المصنّفة دوليًا؛ وإدماج القوات المحلية ضمن هياكل جيش/شرطة موحَّدة بعقيدة وطنية، وإلّا فستتجمد قنوات الاعتراف والتمويل العربي.

ـ حفظ حصة السعودية في الكعكعة السورية، وعدم التفريط فيها لمصلحة منافسيها ولا سيما التركي والقطري، على أن يكون لها الكلمة الفصل في ملفات ذات صلة بالأمن القومي السعودي.

ـ قواعد لعودة اللاجئين: طوعية وآمنة مع ضمانات قانونية وحقّ في السكن/الملكية.

سيناريوهات وعوائد/مخاطر على الرهان السعودي

أ ـ انخراط مشروط منضبط (أفضلية مرجّحة).

ب ـ نفوذ إيجابي للسعودية بتكلفة محدودة، واحتواء للحدود، ومقعد مرجعي في إعادة الإعمار الأولى.

جـ تعويم سريع بلا إصلاحات (مجازفة عالية).

اعتراف عربي متعجّل يسبق فك الارتباط عن الجماعات المصنّفة؛ تظهر موجات انتقام محلي ويشتد الاحتكاك مع أوروبا/الولايات المتحدة. النتيجة: استنزاف سمعة/أموال دون مكاسب أمنية مستدامة.

د ـ جمود/تفكك انتقالي

تعثّر بناء مؤسّسات، تنافس رعاة خارجيين، استمرار اقتصاد الحرب.

العائد للسعودية:

ـ قدرة محدودة على التأثير، وتبقى الحدود واللاجئون عبئًا إقليميًا.

ـ فترة "انتظار يقِظ" مع إبقاء مسار إنساني ضيّق.

ـ برنامج عمل سعودي مقترَح (12 شهرًا).

خارطة طريق عربية بثلاث حزم:

(أ) سياسية ـ قانونية (حكومة موسّعة/فك ارتباط/حماية أقليات)

(ب) أمن حدود وتهريب

(ج) تعافٍ مبكر مُراقَب.

كل حزمة مرتبطة بمؤشرات قياس ودفعات تمويل صغيرة متتابعة.

تنسيق غربي ـ خليجي: تفاهمات دقيقة مع واشنطن لعدم تعارض حزم التعافي مع منظومات العقوبات، بالتوازي مع استمرار المسارات القضائية الدولية ضد رموز النظام السابق.

مؤشرات مبكرة تراقبها الرياض:

ـ تشكيل حكومة/مجلس انتقالي يضم تكنوقراط وحلفاء للسعودية.

ـ مراسيم تفكيك الأذرع شبه العسكرية ودمجها بقوانين خدمة/انضباط.

ـ قرارات قضائية/إدارية.

وكخلاصة، فإن رهان السعودية بعد سقوط الأسد ليس "تعويم دمشق" ولا "القطيعة"، بل انخراطٌ مشروط يقيس السلوك لا الوعود: إدماج ومؤسّسة للأمن، وضبط حدود، مع تمويلٍ صغير متتابع يشتري تغييرات مؤسسية قابلة للقياس. أي انزلاقٍ إلى اعتراف سريع بلا تغييرات في السياسات والبنى البيوقراطية سيعيد إنتاج كلفةٍ سياسية ومالية دون مكاسب أمنية مستدامة.

لبنان: نحو تسويةٍ بدعمٍ متعدد الأطراف

كانت مقاربة الرياض "من مسافة محسوبة" مع دعم مساعٍ فرنسية ـ أممية لإنتاج تسوية تُصلح مؤسسات الحكم وتربط المساندة المالية بإصلاحاتٍ فعلية. وكان يُظهر الحراك الفرنسي ـ السعودي في 2025 رغبة في **تأطير الاعتراف الأوسع بحلّ الدولتين** وربطه بتنفيس ساحات التوتّر الإقليمي، ما ينعكس على الساحة اللبنانية أيضًا عبر قنوات ضغط/تحفيز متوازنة.

وقد تبدّل المشهد اللبناني جوهريًا منذ مطلع 2025 إذ أصبح "المسار المُحرِّك" في لبنان سعوديًّا - أميركيًّا، فيما تحوّل الدور الفرنسي إلى دورٍ مكمِّل (تنسيق/تمويل/مؤتمرات)، لا المقرِّر الأول. والدلائل الأبرز:

ـ لقاءات مباشرة ومنتظمة بين وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان ومبعوث السعودية إلى لبنان الأمير يزيد بن فرحان والمبعوثين الأميركيين للبنان (عاموس هوكشتين أولًا ثم مورغان أورتاغوس وتاليًا توم باراك ثم أورتاغوس) لرسم خطوط التحوّل في لبنان لمصلحة الثالوث الأميركي ـ الاسرائيلي ـ السعودي وترتيبات نزع سلاح حزب الله عن طريق إجبار حكومة نواف سلام على تبني قرار يلزم الجيش اللبناني تنفيذ خطة نزع السلاح (بحسب ما جاء في مقررات جلسة الحكومة في 5 سبتمبر 2025).

فالخطة الأميركية المدعومة سعوديًا تقضي بربط المساعدات الاقتصادية والاعمار والتنمية بنزع سلاح المقاومة، والدخول في مشروع خطير في قرى الحافة الأمامية المحتلة بدعوى إقامة منطقة/حاضنة استثمارية تُموَّل خليجيًا – السعودية وقطر ذُكرتا بالاسم، مقابل تقدّم في ملف السلاح؛ هذا هو جوهر "الحزمة" الجاري تسويقها لبيروت.

إن تكليف الجيش اللبناني بوضع "خطة حسّاسة" لتنفيذ عناصر من مسار نزع السلاح، بدعم أميركي مباشر وتنسيق سياسي خليجي وسعودي بدرجة أساسية؛ يعني في حال نجاحه أن واشنطن والرياض تمسكان بالمفاتيح الأمنية - الاقتصادية معًا، وهذا ما لن تقبل به المقاومة اللبنانية، ولا جمهورها الذي أبدى

استعدادًا للذهاب إلى أقصى الخيارات بما في ذلك الحرب الواسعة مع الكيان الاسرائيلي.

أمّا فرنسا، فحضورها لم يغب لكنه بات ثانويًا/مُيسِّرًا: صياغة مشاريع قرارات أممية (مثل تجديد اليونيفيل بالتفاهم مع واشنطن) مع اندفاعة لعقد مؤتمرات دعم وتعهّداتٍ مالية محدودة وتدريبٍ للمؤسسة العسكرية، لكن بلا مفاتيح ضغط مقابِلة على إسرائيل كالتي تملكها واشنطن/الرياض.

لماذا هذا التقسيم في الأدوار؟

النفوذ الأمني/الدبلوماسي: واشنطن وحدها تملك قنوات التأثير الحرجة سواء على حلفاء لها داخل لبنان (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وعدد من قادة الأحزاب اللبنانية المسيحية والسنيّة) وكذلك الكيان الاسرائيلي؛ والسعودية التي لديها حلفاء في الطائفتين المارونية (القوات والكتائب) والسنية (سلام وفؤاد مخزومي وأشرف ريفي وآخرين) وتمسك بمفتاح التمويل والاستثمارات/المقايضات الاقتصادية، مع أن لا ضمانات مؤكّد بأن الرياض في وارد ضخ أموال في الاقتصاد اللبناني حتى في حال نجاح خيارها، لأنها لا تملك المال الكافي كما أن التزاماتها المالية المحلية تحول دون تقديم أموال في مشاريع غير مضمونة.

ـ رافعة التمويل المشروط: مبادرات الاستثمار وإعادة الإعمار (خصوصًا في الجنوب) تُصمَّم اليوم ضمن "حزمة" أميركية - خليجية؛ الدور الفرنسي هو رعاية مؤتمرات/تعهدات ودعم الجيش، لا قيادة المسار.

ـ توازنات داخلية: انتخاب جوزيف عون رئيسًا (9 يناير 2025) جاء بدفعٍ تقاطَع فيه الأميركي والسعودي، وفتح الباب لهذا النمط من التنسيق الثنائي.

ما الذي نترقّبه؟

ـ شكل "الخطة" التي أقرها مجلس الوزراء حول دور الجيش (بحسب خطته المقدمة في 5 سبتمبر والموزعة على خمس مراحل)، وارتباطها بمسار اقتصادي جنوبًا.

ـ تفاصيل التمويل السعودي-القطري للمنطقة الاقتصادية (اتفاقيات مُلزِمة لا تصريحات).

ـ بدء التخطيط العملي لسحبٍ مُنظّم لليونيفيل وفق الصيغة الفرنسية ـ الأميركية، وما يواكبه من متطلبات انتشار للجيش اللبناني، كمرحلة أولى والتي تمهد في مرحلة لاحقة لاحتلال اسرائيلي لمنطقة واسعة من الجنوب اللبناني.

الخلاصة، في الملف اللبناني يبدو تنسيق الرياض - واشنطن هو القاطرة، وباريس تؤدّي دور "المُيسِّر والمموّل الجزئي" أكثر من كونها "قائدة المبادرة". إذا نجح الربط بين نزع السلاح والحافز الاقتصادي المموّل خليجيًا فستترسّخ أولوية هذا الثنائي؛ أمّا إذا تعثّر نزع السلاح أو تعطّلت التعهدات الاستثمارية، فستعود باريس لتُبرز أدواتها التقليدية (المؤتمرات والجيش) من دون أن تغيّر ميزان القرار. وقد ظهر من مقررات جلسة 5 سبتمبر والبيان المتوازن الصادر عن مجلس الوزراء اللبناني أن لا نيّة لدى رئيس الحكومة نواف سلام مواصلة طريق التوتير في لبنان بعد انسحاب وزراء الشيعة من الجلسة المقررة لاقرار خطة الجيش بنزع سلاح المقاومة، وإن "الاجواء الإيجابية" التي وصفها رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري بعد بيان الحكومة تعيد تشكيل المشهد السياسي اللبناني، وقد تشيع اجواء تفاؤلية، وإن كان هناك من يصفها بأنها مجرد "ربط نزاع" بين الحكومة والثنائي الوطني (أمل وحزب الله).

ـ فلسطين/غزة: دبلوماسية "الاعتراف المشروط"

دفعت الرياض باتجاه **مؤتمر أممي لحلّ الدولتين** بالشراكة مع باريس، مؤكدة أنّ أي مسار تطبيع مع "إسرائيل" مشروط بإنجازٍ سياسيٍّ للفلسطينيين. تعرّض المسار لاهتزازات بفعل جولات التصعيد الإقليمي (منها توترات إيران ـ

إسرائيل)، لكن **الربط السعودي بين التهدئة والاعتراف الدولي** يحافظ على موقع المملكة كضامنٍ ضروري لأي ترتيبات ما بعد الحرب.

ولكن حل الدولتين بدا وكأنه اللعب في الوقت الضائع، في ظل تسارع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية والبدء بإجراءات الضم وطرح ذلك للتصويت في جلسات الحكومة، وإعداد خطة احتلال قطاع غزة. وكان التحليل أن السعودية طرحت موضوع "حل الدولتين" بعد ان أصبح مستحيلًا ولكنها تريد من طرحها تسويغ التطبيع في مرحلة لاحقة، على قاعدة أنها فعلت ما هو متوجّب منها.

ـ مصر: شراكات استثمارية انتقائية في ظل ضغوط تمويلية محلية

مثّل اتفاق **رأس الحكمة** (مع طرف إماراتي) مؤشرًا على أن مقاربة الخليج لمصر تميل إلى **صفقات أصول وبنى تحتية** بدلاً من الدعم غير المشروط، بما يتقاطع مع تصوّر سعودي لترتيب الأولويات المالية ولرفع جودة المخاطر.

وقد باتت مصر واحدة من أكثر ملفات التباين حساسية بين السعودية والإمارات خلال 2024–2025، والسبب ليس سياسيًا بحتًا بقدر ما هو اختلافٌ في فلسفة الإنقاذ والاستثمار وطريقة تقاسم المخاطر.

فالإمارات اندفعت بسرعة عبر صفقة رأس الحكمة (كونسورتيوم تقوده ADQ بقيمة معلَنة 35 مليار دولار؛ حقوق تطوير بـ24 مليار + 11 مليار لمشروعات أخرى)، مع وعدٍ بجذب استثمارات ثانوية لاحقة تفوق 150 مليار. التحرك منح أبوظبي قصب السبق الرمزي والاقتصادي في الساحل الشمالي .

فالإمارات تميل إلى صفقات أصول سريعة وكبيرة تضمن نفوذًا مباشرًا في مواقع استراتيجية (سياحة/عقار/بنية)، فيما تبنّت السعودية نهجًا أكثر شرطية وتدريجًا: وُعود بضخّ استثمارات من صندوق الاستثمارات العامة رُبطت بتقدّم في بيع حصص من شركات مملوكة للجيش وإصلاحات برنامج صندوق النقد الدولي (خصخصة/حياد تنافسي)، بدل الشراء بأي ثمن. القاهرة أعلنت في

أبريل 2025 طرح حصص في "وطنية" و"صافي" وكيانات أخرى عبر صندوقها السيادي، وهو ما ينسجم مع الخط السعودي المشروط.

وقد تحدّث الاعلام المصري في سبتمبر 2024 عن توجيهٍ سعودي لضخّ 5 مليارات دولار كمرحلة أولى، لكن التنفيذ بقي مرهونًا بملفات التقييم والحوكمة، بينما كانت أبوظبي قد أغلقت صفقة رأس الحكمة بالفعل في فبراير 2024. النتيجة: انطباع محلي بأن الإمارات "أنقذت أولًا"، فيما السعودية "تساوم على الشروط".

السبق الإماراتي في مشاريع المتوسط (سياحة/عقار) يقابله سعي سعودي لمدخلٍ صناعي ـ تمويلي أعمق (استحواذات انتقائية/شراكات تشغيلية، وربما مرافئ ولوجستيات لاحقًا) بدل تركيزٍ على العقار وحده؛ وهذا يُعيد إنتاج التنافس نفسه الذي نراه في ملفات أخرى (المقارّ الإقليمية/الخدمات).

بالنسبة لمصر، تعدد الرعاة مفيد لتسعيرٍ أفضل للأصول وتوزيعٍ للمخاطر، لكنه يخلق هندسة صعبة للتنسيق بين شروط الرياض وسرعة أبوظبي. نجاح القاهرة كان يتوقف على الإفادة من المسارين: إغلاق صفقات سريعة عند الحاجة للسيولة، ومراكمة إصلاحات تعمّق دخول الرساميل السعودية المتردّدة والحذرة.

في النتائج، أصبحت مصر موضوعًا خلافيًا سعودي ـ إماراتي بقدر ما هي ساحة تلاقٍ أيضًا. الإمارات تقدّم المال السريع في صفقات أصول كبرى (رأس الحكمة نموذجًا)، فيما السعودية تربط الدخول الواسع بشروطها وخصخصة بمقاييسها. التباين قابل للإدارة، لكنه سيبقى عنصر شدّ وجذب كلما طُرحت أصول "مغريّة" أو حزمات إنقاذ جديدة.

الإمارات: تنسيق وتحفّز تنافسي

تحت سقف التحالف الأوسع، تحضر **تنافسيات شرسة ولكن خلف الستار**: من سياسات جذب المقرات الإقليمية إلى فروق المقاربات في أوبك+ مدّدت أوبك+

التخفيضات إلى 2025 ورفعت **سقف إنتاج الإمارات تدريجيًا**، ما يعكس رغبة سعودية بين تثبيت أسعارٍ داعمة لإيراداتها وبين الحفاظ على تماسك التحالف النفطي. التنافس الاقتصادي (الخدمات، المراكز الرئيسية، السياحة) خفّض مستوى التعاون بين الرياض وأبو ظبي.

وخلال 2024 - 2025 ظهر تبايُن سعودي ـ إماراتي مُدار (أي من دون قطيعة) على أكثر من ملف، وانعكس على مستوى التواصل السياسي المباشر. فيما يلي قراءة مركّزة لما يجري وأين يقف الآن:

ـ سوريا (بعد 8 ديسمبر 2024)

الرياض اندفعت إلى انخراطٍ سريع ولكن محسوب مع السلطة الجديدة لتثبيت نفوذها في سورية الجديدة ولمنع الفوضى التي قد تنعكس على أمنها القومي، وربط دعمها للنظام الجديد بقدر استجابته لشروط الرياض في الحد من نفوذ الآخرين ولا سيما التركي والقطري، فضلًا عن ايران وحلفائها.

أبوظبي تبنّت مقاربة حذِرة/انتظارية: حذّرت من مخاطر الإرهاب، ونفت علمها بمكان الأسد، ثم نشطت لاحقًا في قنوات وساطة وواجهات اقتصادية انتقائية (حتى طُرحت قنوات خلفية مع إسرائيل). الفارق هنا في السرعة وشكل الاعتراف.

ومع أن الامارات تحتفظ بعلاقة ودية مع النظام السوري الجديد بخلفية اقتصادية استثمارية، ولكنها في الوقت نفسها لديها نفوذ في جنوب سورية، ولا سيما شبكات الجنوب (درعا/السويداء) ووسطاء النفوذ المحلي. ومن شخصياتها النافذة أحمد العودة الذي يُوصَف بأنه أقرب إلى البراغماتية، وهو "وسيط قوة" مهم في الجنوب حيث ترتّبت تفاهمات أمنية محلية.

وهناك قناة إضافية مع المرجعيات الدرزية، حيث استُخدمت الإمارات كأرضٍ محايدة للقاءات بين مسؤولين سوريين وشخصيات درزية بارزة بهدف خفض التوترات، بما يعزّز دور أبوظبي كوسيط اجتماعي ـ أمني.

وفي الشمال الشرقي، قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، حيث شراكة مشروطة عبر الوساطة. فثمة مسار تفاوضي مستمر بين دمشق الجديدة وقيادة قسد/الإدارة الذاتية؛ والإمارات تُستَحضَر كجسرٍ ومُيسِّر ضمن ديبلوماسية أوسع لتفادي صدام شامل، مع دفعٍ أميركي متزامن. وقد أفاد الأكراد مبكرًا من علاقات الإمارات لوساطةٍ مع دمشق ـ نزعة ما زالت حاضرة في مقاربة ما بعد 2024.

علاوة على ذلك، فإن قناة غير معلنة مع "إسرائيل" بوساطة إماراتية، لبحث ترتيبات أمنية ـ حدودية ومكابح التصعيد ـ وهذه تضع أبوظبي في موقع "مُيسّر" يحظى بوزن لدى أطراف متداخلة في الساحة السورية.

ـ إعادة تموضع سوريا بعيدًا عن روسيا في ملفات اقتصادية ـ سيادية عزّز مساحة تأثير إماراتية، حتى مع بقاء موسكو لاعبًا أمنيًا مهمًا.

ملفات "ضوضاء إعلامية" بلا أثر

ظهرت مزاعم في وسيلة إعلام إماراتية عن مشروع "جيش موازٍ" مناوئ للشرع؛ ولكن دمشق نفت. لا مؤشرات على تبنّي رسمي إماراتي لهكذا طرح ـ فتعامل أبوظبي يبقى مؤسّسيًا واقتصاديًا بالدرجة الأولى.

على أية حال المشهد لا يزال سيّالًا؛ لذا تتجنّب الإمارات الارتهان لكتلة واحدة، وتُراكم نفوذًا عبر مصالح ملموسة أكثر من شعارات سياسية.

ـ السودان

مسار جدة (السعودي ـ الأميركي) تعثّر، بينما تصاعدَ السجال الدولي حول اتهاماتٍ للإمارات بدعم قوات الدعم السريع ـ نفتها أبوظبي، لكنّها ظلت محور ضغوط أممية/أميركية؛ وبلغ التوتر ذروته حين أعلن مجلس الدفاع السوداني قطع العلاقات مع الإمارات (مايو 2025). هذا الملف أشدّ مصادر التوتّر بين الرياض وأبوظبي.

تقارير غربية منذ 2023 تحدّثت عن فتورٍ دوري بين القيادتين على خلفية النفط واليمن، قبل أن تعود اللقاءات بحسب الحاجة (مثال: زيارة 2024 قبيل اجتماع أوبك+ ثم زيارة أخرى قام بها رئيس الامارات محمد بن زايد الى السعودية في نهاية أغسطس 2025 ولقائه ولي العهد ابن سلمان في ظل تباينات في ملفات عدة من بينها: اليمن، والسودان، ومصر، والمقرّات الاقليمية، وقضايا الحدود، وأخيرًا النفط حيث تتمسك الامارات بزيادة حصتها الانتاجية بما يتناسب مع قدراتها وهو ما تسبب في توتر مع السعودية التي كانت تسعى الى تثبيت الاسعار من خلال خفض الانتاج.

التوصيف الدقيق: منافسةٌ مُدارة لا قطيعة. ولكن لماذا لم "تهدأ" المنافسة بعد؟

لأنّ الملفات الخلافية ذات كلفة/مخاطر عالية وتتداخل فيها حسابات واشنطن وأنقرة وطهران، ولأنّ فلسفة توظيف المال السيادي تختلف بين "صفقات سريعة مغناطيسية" (الإمارات) و"دخول مشروط منظَّم" (السعودية). إضافةً إلى ذلك، يبقى سوق النفط عامل شدّ دائم.

إلى أين تتجه العلاقة؟

مرجّح استمرار تقسيم أدوار مرن: تنافس جيو ـ اقتصادي تحت سقف التنسيق الأمني الخليجي وأوبك+. وإن تخفيف الاحتكاك يتوقف على:

1ـ تسوية قابلة للتنفيذ في السودان (وقف دعم الأطراف وتسوية إنسانية)

2 ـ تثبيت معادلة لبنان ـ الجنوب مع حوافز تمويل واضحة.

3 ـ تحويل "سوريا ما بعد الأسد" إلى تعافٍ مبكر مُراقَب بلا اعتراف مجاني.

4 ـ تنسيق أولويات الاستثمار في مصر بدل سباق نفوذ رمزي.

العراق: ربطٌ كهربائي للفك عن إيران

في مسعى لفك ارتباط العراق بإيران، تقدّمت السعودية بمشروع **الربط الكهربائي مع العراق** ضمن رُزم تمويلية وتقنية أوسع (بمشاركة بريطانية)،

مع توصيات بحثية متزايدة لبدائل الغاز وإصلاح التسعير وتخفيض الفاقد. الربط يهدف إلى تعزيز النفوذ السعودي في العراق، تحت عنوان **تكامل الشبكات الخليجية ـ العراقية** ومنح الرياض نفوذًا اقتصاديًا استثنائيًا يكون قابلًا لتسييله سياسيًا.

ـ إيران: من خفض التصعيد إلى إدارة المخاطر

بعد اتفاق عودة العلاقات في مارس 2023 بوساطة صينية، وفي خضم أشكال اشتباك غير مباشر في غزة والبحر الأحمر، تتّبع الرياض **إستراتيجية "مخاطر مُدارة"**، تفصل ما أمكن بين المسارات الاقتصادية/الأمنية وتُبقي قنوات الوساطة، مع تحفّظٍ واضح تجاه "توسّع" المواجهة. **تعميق العلاقات مع بكين** ـ اقتصاديًا وتكنولوجيًا ـ يوفّر وزنًا موازنًا، لكنّه يتطلب معايرةً دقيقة في العلاقة الأمنية مع واشنطن.

ـ تركيا: تطبيع وتسليح مشترك

أُبرمت السعودية صفقات دفاعية (منها المسيرات بعقود تصنيع/نقل تقنية)، ما يوفّر **تقاربًا أمنيًا ـ صناعيًا** ينسجم مع توجّه سعودي لبناء **قدراتٍ محلية** وشراكات تصنيع متقدّمة بدل الاعتماد على الاستيراد الخالص. هذا يفتح نافذة لتنسيقٍ أكبر في البحر الأحمر وشرق المتوسط. ولكن التنافس التركي السعودي في الاقليم ليس قابلًا للضبط بفعل الطموحات المتضاربة بين الطرفين في ملفات بالغة الحساسية في سورية والاقليم والعلاقة الاستراتيجية مع قطر والاخوان المسلمين. وقد لحظنا واحدة من نقاط الاشتباك في مياه البحر المتوسط حيث اندفعت الرياض للتنسيق مع اليونان في المسألة القبرصية في مواجهة تركيا.

التحوّط والقوة الاقتصادية "المشروطة"

يمكن قراءة السلوك السعودي بوصفه **تحوّطًا نشطًا** يقوم على:

1- توزيع الرهانات بين قوى كبرى (الولايات المتحدة/الصين/أوروبا) مع الحفاظ على نُظم تسليح غربية وضمانات أمنية ضمنية، وتوسيع روابط الاستثمار والتقنية مع آسيا (الصين خصوصًا).

2- استخدام **القوة الاقتصادية**: تمويل سيادي، سندات دولية، وأذرع صناديق وشركات وطنية (أرامكو/صندوق الاستثمارات) لخلق **عقود اجتماعية - استثمارية** عبر المنطقة.

3- إدارة المخاطر: بتقييد كلفة الانخراط العسكري المباشر والاعتماد أكثر على أدوات الوساطة، والربط الكهربائي، وصفقات البنية، ومؤتمرات الاعتراف بالدولتين لضمان مكاسب سياسية قابلة للقياس.

4 - حدود القوة: تقلّب أسعار النفط، ضغط العجز، حساسية توزيعات أرامكو، وتباطؤ رسملة "الهيئة العامة للإستثمار" إلى مستوى الهدف؛ كلّها **تقلّص "الهامش" المتاح** لتمويل رهانات إقليمية كبيرة بلا مردود سريع. ولذلك، فإن السياسة السعودية في الخارج ولا سيما في سورية ولبنان تقوم على وعود مؤجّلة بالمشاركة الاقتصادية، أو باستثمار الحد الأدنى الذي يبقيها حاضرة ولكن دون كلفة عالية.

سيناريوهات 2025 - 2030

- السيناريو (أ): إقلاعٌ حذر

أ - الفرضية: أسعار نفط مستقرة بين 80–90$، تهدئة تدريجية في غزة، تقدم في مسارات سوريا ولبنان، تسارع ربط العراق.

النتيجة: توسيع حيز الاستثمار العام - الخاص، تسليم دفعات ملموسة من مشاريع نيوم (مرافئ/صناعات/سياحة طبيعية)، ارتفاع رأسمال "هيئة الاستثمارات العامة" إلى 40 - 60 مليار سنويًا بحلول 2028.

- **السياسة:** تراتبية تنفيذية صارمة، تمويل مُركّب (سندات + صناديق مشتركة + ائتمان صادرات)، وحوكمة عقود تشاركية.

- **السيناريو (ب): ضغط مالي - أمني**

- **الفرضية:** أسعار70 دولار لفترات ممتدة، توترات مستمرة في البحر الأحمر، تباطؤ عالمي، وتحديات أوبك+

- **النتيجة:** توسّع العجز، تسارع الإصدارات، مزيد من إعادة ترتيب للمشاريع العملاقة، تأجيل عناصر رمزية.

- **السياسة :** إعادة تركيز على القطاعات الإنتاجية ذات مضاعِف تصديري (بتروكيماويات متقدمة، معادن حرجة، لوجستيات)، وتعميق الشراكات مع مستثمرين آسيويين وأوروبيين عبر هياكل (استثمارات مشتركة).

السيناريو (ج): انفراج تدريجي

- **الفرضية:** مسار اعتراف/ضمانات لحلّ الدولتين، وتثبيت خطوط اشتباك أدنى في الإقليم، وتفاهمات طاقة/ممرات.

- **النتيجة:** تحسّن احتساب المخاطر السيادية، تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، انتقال جزء من إنفاق الرأسمال العام إلى ملكيات مشتركة مع القطاع الخاص.

- **السياسة:** تحويل الدبلوماسية إلى "عقود سلام اقتصادية" مرتبطة بمؤشرات أداء (طاقة/مياه/نقل) تتلقّى تمويلًا متعدد الأطراف.

في الخلاصات، توازن الرياض بين **طموحٍ تحويليّ تاريخي** و**قيودٍ مالية واقعية،** وبين **دبلوماسية خفض التصعيد** و**بيئةٍ أمنية متحركة**. ينجح النهج حين تُترجم الوساطات إلى مشاريع بنى تحتية ومنافع مباشرة لشعوب المنطقة، وحين تُرتَّب المشاريع داخليًا بحسب العوائد والجاهزية، وحين تتدفّق الاستثمارات الخاصة بعمقٍ حقيقي. التحدّي ليس في وفرة الرؤى، بل في **"الهندسة**

المؤسسية - التمويلية" التي تجعلها قابلة للتسليم وسط موجات تقلب النفط والحروب بالوكالة.